

Distr.: General
18 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البند ٩٦ من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة
الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ من سعادة السيد كانات
سودابايف، وزير الدولة - وزير خارجية كازاخستان، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن
والتعاون في أوروبا (انظر المرفق).

(توقيع) بيرغانيم آيتيموفا
السفيرة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

إنه لمن دواعي سروري وشرف لي أن أوجه انتباهكم إلى الإعلان الوزاري بشأن عدم الانتشار الذي اعتمدته الدول المشاركة في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في أثينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (انظر الضميمة).

وتؤكد هذه الوثيقة الهامة مجددا التزام الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتعزيز جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه النظام الدولي لعدم الانتشار. كما تحث الدول على تعزيز دعمها للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وحظرها.

ويتضمن الإعلان أيضا إشارات إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذوات الأرقام ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٩٨٤ (١٩٩٥)، ويعرب عن التشجيع للعمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذلك أعربت الدول المشاركة في المنظمة عن استعدادها لمواصلة تطوير وتوسيع نطاق التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة بهدف تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة وضميمتها باعتبارهما من وثائق الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٩٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كانات سودابايف

الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
وزير الدولة - وزير خارجية جمهورية كازاخستان

إعلان وزاري بشأن عدم الانتشار

نحن، أعضاء المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إذ نشير إلى الالتزامات التي قطعتها المنظمة بشأن عدم الانتشار، نؤكد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويواجه النظام الدولي لعدم الانتشار تحديات كبيرة، وإننا ملتزمون بمواصلة التصدي لها بحزم.

وإننا نرحب ونؤكد من جديد التزامنا بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٨٨٧ (٢٠٠٩) لاتخاذ مزيد من الخطوات بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ونقرّ بدور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في التصدي للأخطار التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة عدم الامتثال للالتزامات عدم الانتشار. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء عدم امتثال بعض الدول امتثالا تاما لقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة وندعوها إلى القيام بذلك من دون تأخير.

ونشعر أيضا بقلق عميق إزاء أخطار الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها، والمواد ذات الصلة، التي تُضيف بعدا جديدا لمسألة انتشار هذه الأسلحة وتُشكل أيضا تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ونؤيد الانضمام العالمي إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وحظرها. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو جميع الدول التي ليست طرفا بعد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، إلى أن تصبح أطرافا فيها. وإننا ملتزمون بقوة بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل كامل وفعال. ونؤكد مجددا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي وركيزة أساسية للسعي من أجل نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وسنعمل على إنجاح المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٠، وعلى تعزيز المعاهدة وأركانها الثلاثة التي يعزز بعضها بعضا.

ونؤكد من جديد التزام بلداننا بالسعي إلى عالم أكثر أمنا للجميع وتهيئة الظروف من أجل عالم خال من الأسلحة النووية وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالقرارات التاريخية التي اتخذتها الدول في منطقة منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا في التخلي طوعا عن الترسنات النووية، بالإضافة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونقرّ أيضا بأن التوصل إلى اتفاق جديد ملزم قانونا بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مزيد من التخفيضات والقيود في مجال الأسلحة الاستراتيجية ليحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) التي ينتهي سريانها في كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٩، سيكون إسهاما حيويا في هذا المسعى. ونذكر أن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي أمران يعزز أحدهما الآخر.

ونقرّ بالضمانات الأمنية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، ونذكر أن هذه الضمانات الأمنية تعزز نظام عدم الانتشار النووي.

وإننا نؤيد تعميم وتعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام التحقق، ولا سيما من خلال قيام الدول التي لم تعتمد أو تُنفذ بعد اتفاق الضمانات الشاملة بالاقتران مع البروتوكول الإضافي أن تفعل ذلك، وينبغي أن يصبح الاتفاق معيار التحقق المقبول عالميا من أجل الامتثال لعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد مجددا بأن وضع ضوابط فعالة على الصادرات، بالإضافة إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يعد أساسيا لمنع انتشار الأسلحة النووية.

وإننا نشجع العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بما في ذلك ضمانات توريد الوقود النووي، كوسيلة فعالة لتلبية الحاجة المتزايدة لخدمات الوقود النووي، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقليل خطر الانتشار إلى أدنى حد. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للمبادرات التي طرحتها مؤخرا بعض الدول والتي تؤيدها جميع الدول المشاركة في المنظمة.

وإننا ندعو إلى الانضمام العالمي إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل الذي أدخل عليها في عام ٢٠٠٥، واتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي. كما ندعو الدول إلى تحسين قدراتها الوطنية لكشف وردع ووقف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية في جميع أنحاء أراضيها، وتأييد الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إطار برنامجها الأمني النووي، لتحسين الأمن النووي، والحماية من الإرهاب النووي، وتعزيز التعاون الدولي.

ونؤكد مجددا التزامنا بتعزيز التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك حوارنا المستمر مع اللجنة المنشأة عملا به. وفي هذا السياق، فإننا نتعهد بمواصلة دعمنا لعملية الاستعراض الشامل الجارية بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠.

(٢٠٠٤)، وللجهود التي تبذلها اللجنة والجهود الإقليمية لتسهيل تنفيذها، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة الفعالة لتلك الدول التي تتطلب ذلك.

وسنواصل جهودنا لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، ونرحب بالتقدم الجاري في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتسلط الضوء على الأهمية الحيوية للتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية.

وإننا نتفق على مواصلة تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بمراقبة الصادرات النووية من خلال دعم، وحيثما أمكن، تعزيز المبادئ التوجيهية للجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية. وإننا نؤيد المبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ونتعهد بمراقبة تصدير القذائف والتكنولوجيا والمعدات وفقاً للمبادئ التوجيهية.

وإننا ملتزمون باتخاذ جميع التدابير الوطنية الملائمة وفقاً لسلطاتنا وتشريعاتنا الوطنية، بما يتسق مع القانون الدولي، لمنع تمويل الانتشار والشحنات، وتعزيز الرقابة على الصادرات، وتأمين المواد الحساسة، والتحكم في الوصول إلى نقل التكنولوجيا غير الملموسة.

ونظل ملتزمين التزاماً كاملاً ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أبكر وقت. وريثما تدخل حيز النفاذ، فإننا ندعو جميع الدول إلى التقييد بالوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية، والامتناع عن القيام بأي عمل يتنافى مع التزامات وأحكام معاهدة حظر التجارب النووية.

وإننا نرحب باعتماد برنامج عمل، بتوافق الآراء، في مؤتمر نزع السلاح، ونشدد على الحاجة الملحة لأن يبدأ المؤتمر أعماله الفنية على هذا الأساس في أوائل عام ٢٠١٠، بما في ذلك المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإننا ندعو جميع الدول المعنية إلى إعلان ودعم الوقف الفوري لإنتاج مثل هذه المواد.

ونؤكد مجدداً استعدادنا لتعزيز وتقوية الصكوك القانونية الدولية القائمة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال الدعم المتعدد الأطراف على أوسع نطاق ممكن. وفي هذا السياق، فإننا سنواصل اتخاذ الإجراءات المناسبة، بما يتماشى مع السلطات القانونية الوطنية والتزاماتها بموجب الإطار القانوني الدولي ذي الصلة، لتعزيز تنفيذ التزامات كل منها من خلال التشريعات والأنظمة والإجراءات وتبادل المعلومات في سياقات مختلفة منها، حسب الاقتضاء، سياق الحوار الأمني الدائر داخل المنظمة بشأن التدابير العملية لتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار.